الأمم المتحدة

A/C.4/73/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
5 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠ صباحا

الرئيس: السيد كيمانياه الأب ..... (ليبريا)

المحتويات

البند ٥٩ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ *(هـ)* من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)**

البند ٦٠ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)**

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)**

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)**

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)**

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠

البند ٥٩ من جدول الأعمال: المعلومات المُرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/73/23 و A/73/64)

البند ٦٠ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثِّر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/73/23)

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)* (A/73/23 و A/73/70)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/73/73)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)* (A/73/23 و A/73/70 و A/73/219)

١ - **السيد شداد** (الأردن): قال إن عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظل الاستعمار قد انخفض من ٧٥٠ مليون في عام ١٩٤٥ إلى أقل من مليونين في عام ٢٠١٨ بفضل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يزال إنهاء الاستعمار من الأعمال غير المنجزة ومن ثم يجب أن يظل أولوية، ويجب أن تراعى العملية الخصوصيات التي تميز كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٢ - وأكد أن الحق في تقرير المصير هو حق غير قابل للتصرف لجميع الشعوب، بما فيها الشعب الفلسطيني. فقد اعترفت جميع قرارات الأمم المتحدة دون استثناء بحق الشعب الفلسطيني في مستقبل يسوده السلام والكرامة والأمل، وهي عوامل تشكل جوهر الحل القائم على وجود دولتين الذي يمثل الطريق الوحيد إلى تحقيق سلام شامل ودائم.

٣ - وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، أعرب عن ترحيب الأردن بالمشاركة الإيجابية من جانب المملكة المغربية في اقتراح مبادرة الحكم الذاتي كأساس للتوصل إلى حل سياسي، فضلا عن البرامج الاقتصادية وبرامج البنية التحتية التي وضعتها في منطقة الصحراء. ووصف مبادرة الحكم الذاتي بأنها جدية وواقعية وذات مصداقية وتتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، وتأخذ في الاعتبار خصوصيات المنطقة فضلا عن سيادة المغرب وسلامة أراضيه الوطنية. وأعرب أيضا عن تقدير الأردن البالغ للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية للمضي قدما بالعملية السياسية من أجل التوصل إلى حل واقعي ودائم للمسألة.

٤ - **السيد باي** (فيجي): قال إن بلده، بوصفه عضوا في مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، يقدر ما قامت به اللجنة والدولة القائمة بالإدارة والأمم المتحدة من أجل المضي قدما في تنفيذ الاستفتاء الوشيك على تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة. ويشهد هذا التقدم على الكيفية التي ساعد بها الحوار والتعاون البناءان في تحقيق حل دائم لشعب كاليدونيا الجديدة، على الرغم من صعوبة الطريق الذي سلكه. ويعني الاستفتاء تحقيق إنجاز مهم لكل من كاليدونيا الجديدة والأمم المتحدة ككل. وقد أحرز تقدم من خلال اتفاقات ماتينيون واتفاق نوميا، ولكن على الرغم من أن هناك المزيد مما يتعين القيام به، فإن النجاح في الوفاء بولاية المنظمة لفائدة شعب كاليدونيا الجديدة قد أصبح الآن في متناول اليد بشكل واضح. وقال إن اليقظة مع ذلك مطلوبة: فالحفاظ على الحوار السلمي بين جميع الأطراف المشاركة في إجراء الاستفتاء أمر ضروري طوال هذه العملية البالغة الأهمية، الأمر الذي يستلزم الشفافية والانفتاح والحياد والمساءلة إذا أريد لها أن تفضي إلى الصيغة الجديدة والآمنة لكاليدونيا الجديدة التي يرغب الجميع في تحقيقها.

٥ - **السيد لي دي أراوخو مانتيلو** (تيمور - ليشتي): قال إن إخضاع الشعوب للاستعباد والاستغلال الأجنبيين يشكل إنكارا لما لها من حقوق الإنسان الأساسية ويعرقل الحق في تقرير المصير. وقد اضطلعت اللجنة بدور مهم في تحقيق تقرير المصير لشعبه، الذي نال الاستقلال في عام ٢٠٠٢. وأشار إلى أن المسألة في الصحراء الغربية هي مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار، وأن وفد بلده يكرر الإعراب عن تأييده القوي لحق هذا الإقليم في تقرير مصيره. وأضاف قائلا إن جبهة البوليساريو، على النحو المعترف به في قراري الجمعية العامة ٣٤/٣٧ و ٣٥/١٩، هي الممثل الشرعي لشعب الصحراء الغربية. وأشار إلى المبادرة التي اتخذها المبعوث الشخصي للأمين العام لعقد اجتماع مائدة مستديرة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بين الجزائر والمغرب وموريتانيا، فأعرب عن ترحيب

وفد بلده بالتزام جبهة البوليساريو بالدخول في مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة. وأكد على الأهمية البالغة لدور بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على النحو الصادر به تكليف من مجلس الأمن. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يعالج المسائل الطويلة الأمد التي تحول دون اضطلاع البعثة بذلك الدور من أجل تيسير التوصل إلى حل مقبول طال انتظاره لشعب الصحراء الغربية.

٦ - ولم يحرز سوى تقدم محدود فيما يتعلق بالسبعة عشر إقليما غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلال العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، حيث يعيش نحو مليوني شخص في أراض متنازع عليها لم تمارس حقها في تقرير مستقبلها. وحث اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة) على مضاعفة جهودها ومواصلة العمل الوثيق مع الدول القائمة بالإدارة على أساس كل حالة على حدة من أجل تمكين جميع الأقاليم من تحقيق تقرير المصير. وفي المقابل، حث الدول القائمة بالإدارة على أن تتعاون مع اللجنة الخاصة لترتيب بعثات زائرة عند الاقتضاء، لأن هذه البعثات يمكن أن تكون أداة مهمة في إنهاء الاستعمار.

٧ - وأكد أن الاستفتاء المقرر إجراؤه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ سيمثل معلما بارزا لشعب كاليدونيا الجديدة، وحث على توخي النزاهة والشفافية والمصداقية والشمول عند إجرائه. وقال إن الحوار ينبغي أن يستمر في بولينيزيا الفرنسية بين الدولة القائمة بالإدارة والأطراف المعنية، بهدف تمكين ذلك الشعب من تقرير وضعه السياسي في المستقبل. وفيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند أو جزر مالفيناس، قال إن الأرجنتين والمملكة المتحدة ينبغي لهما أن تواصلا المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي ودائم وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي حالة جبل طارق، ينبغي للمملكة المتحدة وإسبانيا أيضا مواصلة حوارهما لحل مسألة جبل طارق بصفة نهائية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

٨ - **السيد سميث** (بليز): أكد من جديد دعم حكومة بلده لحقوق الشعب الصحراوي، فقال إن سيادة هذا الشعب على بلده وموارده أمر ملح. وعلى الرغم من قيام الأمم المتحدة بإصدار القرار تلو القرار والوعد بإجراء استفتاء قبل ٢٦ عاما، فمن المخزي أنه لم يتغير أي شيء فعليا. ومع ذلك، فمن المشجع أن بعض التقدم قد أحرز صوب استئناف المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو. فقد تمكن المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية - بعد جهد جهيد بالتأكيد - من الدعوة إلى اجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده قريبا في جنيف بين الطرفين أو معهما. وأكد أن الحوار هو الخطوة الأولى على طريق السلام. ورحب بمسار العملية التي تقودها الأمم المتحدة، التي قرر الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم لها من خلال إنشاء اللجنة الثلاثية للاتحاد الأفريقي.

٩ - **السيد حسين** (جزر القمر): قال إن بلده يواجه باستمرار، منذ استقلاله، مشكلات تعرقل تنميته المستدامة، بما في ذلك الانقلابات والتحريض من جانب الانفصاليين. وأضاف أن بلده يؤيد العملية الجارية من أجل التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للحالة في الصحراء الغربية تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الخاص، فضلا عن تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨) الذي يحث على إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم. وأكد أن محادثات المائدة المستديرة التي ستجمع بين الجزائر والمغرب وموريتانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ جديرة بالتشجيع وتبعث على الأمل.

١٠ - وأشار إلى أن جزر القمر، بالنظر إلى نزاعاتها الإقليمية الخاصة بها مع فرنسا، تؤيد تأييدا كاملا كفاح حكومة المغرب للحفاظ على سلامة أراضيها، كما تؤيد المبادرة المغربية المتعلقة بمنح قدر كبير من الحكم الذاتي للسكان المحليين في منطقة الصحراء التابعة لها، والاستثمارات الوطنية في الهياكل الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وتنفيذ التدابير المتعلقة بحقوق الإنسان التي كانت محل ترحيب في القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨). وأكد أيضا على ضرورة إجراء تعداد للسكان الصحراويين في مخيمات تندوف امتثالا للقانون الدولي الإنساني.

١١ - وأردف قائلا إن حل النزاع على الصحراء الغربية من شأنه أن يساعد منطقة المغرب العربي على حشد جهودها لمواجهة التحديات الرئيسية، من قبيل التطرف العنيف والجريمة وتغير المناخ ومسألة الهجرة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة القضاء على الفقر، بغية المساعدة على تحقيق السلام الإقليمي الذي يتطلع إليه الجميع.

١٢ - **السيد كافلي** (نيبال): قال إن بلده يقف بحزم ضد الاستعمار ويؤيد استقلال الشعوب الخاضعة للحكم الأجنبي. وأكد أن الاستعمار والهيمنة الأجنبية يتعارضان مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأشار إلى الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار، وقال إنه على الرغم من تحقيق الاستقلال للعديد من الشعوب، فلا يزال أمام

اللجنة الخاصة ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي على جدول أعمالها، وحثها على أن تفعل كل ما في وسعها للتعجيل بالعملية وإنجاز ولايتها. وأضاف قائلا إن هناك نحو مليوني شخص يطمحون إلى الاستقلال والحرية ويجب عدم تركهم خلف الركب. وأكد أن إنهاء الاستعمار مسؤولية دولية مشتركة، وأن الدول القائمة بالإدارة عليها أن تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة الخاصة في السعي إلى إنهاء الاستعمار.

١٣ - **السيد برو** (كوت ديفوار): قال إن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار يتطلب من جميع المسؤولين عن الأقاليم التابعة إظهار عزمهم على اتباع نهج تطلعية، تلائم كل حالة، بغية إحراز تقدم حقيقي. وقال إن حكومة بلده تؤيد مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب، التي تشكل أساسا للمفاوضات، وكذلك برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي ينظمها المغرب في الصحراء الغربية. وأضاف أن اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨) يؤكد مجددا أهمية العملية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين عن طريق التفاوض. وحث المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية على مواصلة جهوده، من خلال إجراء مناقشات صريحة ومنتظمة، لتشجيع مختلف الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم لهذا النزاع الإقليمي. وقد تجلت رغبة المغرب في التوصل إلى حل من هذا القبيل في التزامه بالاضطلاع بدور نشط في محادثات المائدة المستديرة المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقد أعطت هذه التطورات دينامية جديدة للعملية برمتها. وأكد على ضرورة أن تفضي المفاوضات إلى حل عادل ودائم ينسجم مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويحقق مصالح جميع شعوب المنطقة. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز التقارب والتعاون بين دول المغرب العربي، ومن ثم زيادة قدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية العديدة بنجاح.

١٤ - **السيد كابامبوي** (زامبيا): قال إن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) قد وفر أساسا لشعبه لالتماس الاستقلال من الاستعمار من المملكة المتحدة. وفي ذلك الوقت، جسدت اللجنة أمل شعبه في تحقيق العدالة وحقه في تقرير المصير والكرامة من خلال الحكم الذاتي، على أن الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي يحدوها الأمل نفسه. وترى زامبيا أن من واجبها دعم جميع الشعوب المستعمرة التي تناضل من أجل تقرير المصير في جميع أنحاء العالم، بحكم أنها من المستفيدين من إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وثمرة من ثماره. وقد استضافت زامبيا ذات مرة حركات التحرير التي تكافح الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وهي بذلك ترحب الآن بالاجتماع الذي نظمه المبعوث الشخصي للأمين العام بين جبهة البوليساريو والمغرب بشأن مسألة الصحراء الغربية، وتتمنى للأطراف مداولات ناجحة.

١٥ - وقال إن الالتزام بالعدالة المعلن في الأمم المتحدة يتعارض مع استمرار بعض الدول الأعضاء في إخضاع شعوب للإدارة الاستعمارية. وقد مرت فترة حققت فيها اللجنة سجلا مثيرا للإعجاب في دعم قضية تقرير المصير للشعوب المستعمرة. بيد أن عقودا قد انقضت منذ أن مُنح أي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي الاستقلال من خلال جهود الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون اللجنة منتدى تتوافق فيه المثل العليا مع الإجراءات العملية كي يتسنى لها أن تظل منارة أمل من أجل تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان للشعوب المستعمرة كافة في جميع أنحاء العالم.

١٦ - **السيد شافا** (زمبابوي): قال إن بعد مرور ٥٨ عاما على اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) الذي يؤكد أن لجميع الشعوب حقا غير قابل للتصرف في تقرير المصير، فإن استمرار إدراج ١٧ إقليما في قائمة الأمم المتحدة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يشكل مدعاةً للقلق. وأضاف قائلا إنه مع تبقي عامين فحسب على نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، يجب على الدول القائمة بالإدارة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتيسير تقرير المصير لهذه الشعوب.

١٧ - ومضى قائلا إن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية نُشِرت في عام ١٩٩١ لتنظيم استفتاء لم يُجرَ حتى الآن. وقد كبر الأطفال الصحراويون المولودون في مخيمات اللاجئين وأصبحوا بالغين بالفعل، وهم يتطلعون إلى الأمم المتحدة لمساعدتهم في إعمال حق تقرير المصير. ورأى أن قيام الأمين العام ومبعوثه الشخصي بإحياء المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو، وقبول الطرفين حضور الجلسة المقررة دون شروط مسبقة، أمران مشجِّعان، وكذلك استعداد الجزائر وموريتانيا للمشاركة أيضا. وأكد على وجوب أن يتفاوض الطرفان بنية حسنة لكي يتوصلا إلى حل سياسي يقبله كلاهما ويكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. وذكر أن الاتحاد الأفريقي اتخذ من جانبه مبادرات بشأن الصحراء الغربية، لا سيما من خلال إنشاء آلية تضم اللجنة الثلاثية للاتحاد الأفريقي، التي تهدف إلى دعم الجهود المبذولة بقيادة الأمم المتحدة. وأشاد بالقرارين

الصـــادرين عن المحكمة العليا لجنوب أفريقيا ومحكمة العدل الأوروبية في الآونة الأخيرة اللذين أكدا أن المغرب لا حق له في موارد الإقليم. واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي لمجلس الأمن أن يجدد ولاية البعثة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وأن يصرّ على أن تجري استفتاءً مستقلا للشعب الصحراوي دون إبطاء، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

١٨ - **السـيد فاتي** (غامبيا): قال إن المملكة المغربية اتخذت خطوات بناءة لضمان سير العملية السياسية نحو حل النزاع الإقليمي المتعلق بالصحراء المغربية في الوقت المناسب وبطريقة سلمية من شأنها أن تفضي إلى حل دائم. وأضاف قائلا إن استثمار الحكومة المغربية في البنية التحتية والمشـاريع الاجتماعية - الاقتصـادية في منطقة الصحراء الكبرى يمثل دليلا واضحا على جهودها الرامية إلى كفالة أن تعمّ ثمار التنمية كافة ربوع المنطقة. وأوضـح أن غامبيا تؤيد العملية السياسية الجارية التي أطلقها الأمين العام في الصحراء وبالجهود التي يبذلها مبعوثه الشخصي من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع يقبله الطرفان، وتؤيد أيضا قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨). وأشار إلى أن الجهود التي يبذلها المغرب والأمم المتحدة لن تسـفر عن نتائج إيجابية أكيدة إلا إذا عمل البلدان المجاوران بصورة بناءة لدعم عملية السلام، واستصوب دعوة المبعوث الشخصي للأمين العام الجزائر وموريتانيا لحضور محادثات المائدة المستديرة في جنيف، وهي المحادثات التي ذكر أن المغرب قبِل حضورها، كالمعتاد، بروح إيجابية.

١٩ - واسـتطرد قائلا إن مبادرة الحكم الذاتي المغربية هي الحل العملي لمسـألة الصـحراء ، لأنها تأخذ في الاعتبار رغبة السـكان المحليين في تقرير المصـير، وبذلك توفر حلا توفيقيا واقعيا يمكن أن يسهم في استقرار منطقة الساحل وأمنها. ومضى قائلا إن الجهات المعنية الأخرى ينبغي أن تكمّل الجهود التي يبذلها المغرب لتحقيق السـلام لجميع الأطراف المعنية. وفي الختام، قال إن الإنجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسـان في الآونة الأخيرة وجهوده الرامية إلى التعاون الكامل مع المبعوث الشـخصـي للأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جديرة بالإشادة أيضا.

٢٠ - **السـيد نغوين** (فييت نام): قال إنه لا يزال هناك ١٧ من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وقرابة مليوني شخص غير قادرين على التمتع بحقوقهم. ولا يمكن تحقق السـلام والاسـتقرار الدوليين بشكل كامل إلا إذا تمكنت الشعوب من ممارسة حقها غير القابل للتصـرف في تقرير المصـير وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وأشـار إلى أن إنهاء الاستعمار، الذي يمثل هدفا أساسيا من أهداف الأمم المتحدة، هو أيضا شرط مسبق لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسـان والسـعي إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتابع قائلا إن فييت نام تناصر بقوة قضاء الأمم المتحدة على الاستعمار تماما، تمشيا مع روح الإعلان المتعلق بإنهاء الاسـتعمار وقرار الجمعية العامة ١١٩/٦٥. وفي إطار هذا المسـعى، ينبغي للمنظمة أن تتصـرف وفقا للميثاق والقانون الدولي لإزالة أي عقبات تعترض طريقها. وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تتعاون بشـكل كامل مع اللجنة الخاصـة للتأكد من أن أنشـطتها لا تؤثر سلبا على المصالح المشروعة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإنما تعزز تنميتها الاجتماعية والاقتصـادية، وتحمي بيئتها، وتساعدها على ممارسة حقها في تقرير المصير، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. وأشار إلى أن فييت نام أكدت من جديد التزامها بالانضـمام إلى الدول الأعضـاء الأخرى في العمل مع اللجنة لكي يتوج مسـعاها بالنجاح، وذلك من أجل النهوض بالهدف المشترك المتمثل في إنهاء الاستعمار وتقرير المصير.

٢١ - **السـيد سـيسـيلو** (جزر سـليمان): قال، مذكّرا بأنه نفسه كان حاضـرا في هذه القاعة منذ أكثر من ٣٠ عاما عندما أعادت الجمعية العامة إدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إنه قد تقرَّر في نهاية المطاف إجراء اسـتفتاء لتقرير المصير في غضون أسابيع بفضل الأسلوب البناء والشامل للجميع الذي اتبعته فرنسـا وشـعب كاليدونيا الجديدة في إدارة العملية، ثم استدرك قائلا إن عدم تسجيل بعض الناخبين من شعب الكاناك للمشاركة في الاستفتاء، بسبب الصعوبات المستشعَرة في التحقق من مواقعهم، أمر مثير للقلق بصفة خاصة، وينبغي حله قبل ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفيما يتعلق بمسألة بولينيزيا الفرنسية، رأى أنه ينبغي مساعدة الدولة القائمة بالإدارة والأحزاب والجماعات السياسية المتنافسة في هذا الإقليم على الانخراط في حوار سلمي لتحديد مركز الإقليم في المستقبل. ومن ناحية أخرى، يستحق التعاون البنّاء بين توكيلاو والدولة القائمة بإدارتها، نيوزيلندا، الدعم الكامل. واختتم كلمته قائلا إن العملية السياسية الجارية في الصحراء الغربية، تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي حصرا، تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع مقبول لدى الطرفين، على أساس من التوافق، على نحو ما دُعي إليه في قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨) وقرارات المجلس الأخرى كافة منذ عام ٢٠٠٧.

٢٢ - **السيد عمر** (نيجيريا): أكّد من جديد دعمه للإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعددة المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فقال إن بلده يقف مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يحق لها جميعا تقرير مصيرها. وأضاف قائلا إنه لا بد من تسوية أي مسائل عالقة على وجه السرعة، نظرا للحاجة الملحة إلى تحقيق نتائج ملموسة في العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وينبغي أن تجد الدول القائمة بالإدارة وشعوب تلك الأقاليم سبلا ومسارات سلمية لتنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار.

٢٣ - وأردف قائلا إن مسألة الصحراء الغربية التي طال أمدها تشكل مصدر قلق بالغ لنيجيريا، التي تدعم الجهود التي تبذلها اللجنة الثلاثية للاتحاد الأفريقي لمعالجتها. وأعرب كذلك عن تأييد حكومة بلده لعملية المفاوضات التي استهلّها مجلس الأمن والجهود التي بذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي في الآونة الأخيرة لعقد اجتماعات رسمية وغير رسمية على حد سواء بشأن هذه المسألة. ورأى كذلك أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ينبغي أن تضطلع بدور أقوى في تنظيم الاستفتاء الصادر به تكليف. واختتم كلمته قائلا إن تسوية مسألة الصحراء الغربية من شأنها أن تعزز أواصر القربى في القارة الأفريقية.

٢٤ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إن تنامي عدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقة الساحل والمناطق المحيطة بها يجعلان التصدي للنزاع الذي طال أمده في الصحراء الغربية مسألة ملحة، خاصة وأنه يعرقل مواصلة تحقيق التكامل في المغرب العربي ، وهو أمر لم يعد من الممكن الاستغناء عنه. وأضاف قائلا إن طرفي النزاع ينبغي أن يشرعا في مفاوضات حقيقية، تحت رعاية الأمين العام، من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي. وبما أنه لا يمكن لأي من الطرفين توقع تحقيق جميع مطالبه، ينبغي لهما التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض يكون مقبولا لدى كل منهما في ظل التحلي بروح من الواقعية والتوافق، على النحو الذي أوصى به مجلس الأمن في القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)، الذي أهاب كذلك بالدولتين المجاورتين إلى المساهمة في العملية السياسية وإلى زيادة مشاركتهما في عملية التفاوض، وأقرّ بأن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنه أن يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل. وأكّد على وجوب مواصلة المناقشات الثنائية مع الطرفين لوضع الخطوط العريضة لحل وسط مقبول بحيث يمكن عندئذ التوصل إلى تسوية دائمة. ومضى قائلا إن التفاوض يتضمن عوامل بشرية وعوامل سياسية، وينبغي أن يواصل الأمين العام مسعاه لتحسين العلاقات بين الطرفين المعنيين مباشرة.

٢٥ - واستطرد قائلا إنه ينبغي معالجة النزاع في الصحراء الغربية في إطار استراتيجية إقليمية أوسع نطاقا لمنطقة الساحل، فالبعد الإقليمي يشكل أمرا حيويا في أي نهج يتبع إزاء هذه المشكلة. وبالتالي، ينبغي للمبعوث الخاص مضاعفة اتصالاته مع البلدان الأخرى في المنطقة ومع المنظمات دون الإقليمية من أجل تعزيز الشعور بتولي زمام المبادرة فيما يخص هذه المسألة على الصعيد دون الإقليمي. وينبغي له أيضا أن يشجع الدينامية السياسية والاقتصادية الجارية في منطقة الصحراء. وأشار إلى أن الزيارات التي قام بها المبعوث الشخصي إلى منطقة الصحراء بالتعاون مع المغرب في حزيران/يونيه ٢٠١٨، واجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده بمشاركة جميع الأطراف المعنية هي تدابير إيجابية، وكذلك إنجازات المغرب الأخيرة في ميدان حقوق الإنسان. وفي الختام، أوصى بأن يعمل الطرفان المعنيان مباشرةً بلا كلل من أجل تسوية النزاع القائم بينهما، وأن يستفيدا من المساعي الحميدة للأمين العام.

٢٦ - **السيد كوندور** (سانت كيتس ونيفس): قال إن بلده يدرك أهمية احترام الرغبة في تقرير المصير، بعدما نال استقلاله وفرصة إدارة شؤون شعبه. وفي الوقت نفسه، فإن الأقاليم الستة المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي محرومة بسبب وضعها من التعاون المثمر المتعدد الأطراف على الصعيد الإقليمي. وأعرب عن دعم وفد بلده الكامل لعملية إنهاء الاستعمار التي تقودها الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، وترحيبه باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨)، الذي دعا إلى التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم للمسألة. وذكر أن مجلس الأمن رحب بمبادرة الحكم الذاتي المغربية بوصفها محاولة جادة وذات مصداقية للمضي قدما بالعملية، ورأى أن ذلك الاقتراح يسعى فعلا إلى التعامل بإنصاف مع رغبات شعب الإقليم.

٢٧ - واختتم كلمته قائلا إن جميع الدول الأعضاء المسؤولة عن الأقاليم التابعة عليها أن تسعى بحسن نية للجلوس إلى طاولات المفاوضات وأن تلتزم بتحقيق أهداف الشعوب المعنية. وإذا كانت الدول الأعضاء تؤمن حقا بمثالب الاستعمار على النحو المبين في القرار ١٥١٤ (د-١٥)، فإن الإرادة اللازمة للقضاء عليه متوقفة عليها.

٢٨ - **السيد دا سيلفا** (غينيا - بيساو): قال إن حكومة بلده تؤيد اتباع نهج واقعي إزاء مسألة الصحراء الغربية يمهد الطريق لتحقيق السلام والأمن الدائمين في تلك المنطقة. وأضاف قائلا إن إجراء حوار شامل والتوصل إلى تسوية سياسية سيمكنان الطرفين من التوصل إلى حل تفاوضي يقبله كل منهما. وأردف قائلا إن غينيا - بيساو تثني على المبعوث الشخصي للأمين العام لما قام به من عمل مميز في الجمع بين الطرفين، وترحب بدعوة الجزائر والمغرب وموريتانيا لحضور محادثات المائدة المستديرة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأخيرا، أعرب عن تأييدها العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة على أساس من الواقعية والتوافق، ومبادرة الحكم الذاتي المغربية التي تنطوي على إمكانات هائلة لإحداث تحول إيجابي في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمنطقة الصحراء الغربية.

٢٩ - **السيدة نوبر فاسينو** (بنن): قالت إن وفد بلدها يؤيد العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في الصحراء الغربية تأييدا كاملا، وأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨)، وهو آخر القرارات الداعية لإجراء مفاوضات بحسن نية وبروح توافقية. وأعربت عن ترحيب بنن بمبادرة المبعوث الشخصي للأمين العام المتعلقة بعقد مناقشات مائدة مستديرة بمشاركة الجزائر والمغرب وموريتانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ولاحظت أيضا مع التقدير إعراب السلطات المغربية دون إبطاء عن استعدادها للمشاركة. وأشارت إلى أن مجلس الأمن أقر مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة المغربية بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وبنن لا تزال تؤيد المبادرة المغربية الجادة والصادقة المتعلقة بالحكم الذاتي، التي من شأنها أن توفر إطارا وأساسا ملائمين لجولة المفاوضات التالية. وختاما، أعربت عن الأمل في أن تبث الجهود الدبلوماسية الجارية روحا دينامية جديدة في عملية التفاوض وتؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة بأسرها، لصالح سكانها.

٣٠ - **السيد كباييدو** (توغو): قال إن الحل الواقعي الوحيد لتحقيق السلام في الصحراء الغربية هو من خلال المفاوضات. والمقترح المغربي بشأن منح درجة عالية من الحكم الذاتي للإقليم مقترح بنَّاء، يحقق توازنا بين توقعات طرفي النزاع، ويفي بمتطلبات تقرير المصير والقانون الدولي، كما يشهد برغبة المغرب في التعاون مع الأمم المتحدة فيما تبذله من جهود للتوصل إلى حل سياسي للنزاع من خلال التفاوض يكون مقبولا لدى الطرفين. ورأى أن سكان الصحراء الغربية ينبغي أن يستجيبوا بشكل إيجابي وبناء للاقتراح من أجل إحراز تقدم بشأن هذه المسألة. وأضاف قائلا إن الجهود الإنمائية التي يقوم بها المغرب في الصحراء الغربية جديرة بالثناء، وكذلك سلاسة سير الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٥ في الصحراء الغربية، التي أُجريت في جو من السلام والهدوء جدير بالإشادة.

٣١ - ومضى قائلا إن ثمة عملية سياسية جارية تحت رعاية الأمم المتحدة، وينبغي للطرفين أن يلبيا دعوة مجلس الأمن إلى التحلي بروح توافقية. وقد كان المغرب متعاونا في السماح بزيارة المبعوث الشخصي إلى العيون والداخلة والسمارة. ثم استدرك قائلا إن الاعتبارات الإنسانية في مخيمات تندوف في الجزائر ما زالت تستلزم السماح بإجراء تعداد للاجئين الصحراويين، على النحو الذي أوصت به مرارا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك مجلس الأمن والأمين العام.

٣٢ - وأردف قائلا إن النزاع في الصحراء الغربية يجب تسويته على وجه الاستعجال. ونبه إلى أن الآثار المدمرة لذلك النزاع لا يقتصر ضررها على الشعب الصحراوي وحده، بل تمتد أيضا إلى الآفاق المرتقبة للتعاون الإقليمي. وحذّر من أن الأعمال التي يقوم بها المتطرفون والإرهابيون في منطقة الساحل والصحراء الأوسع نطاقا يمكن أن تعرّض السلام والاستقرار في الإقليم لمزيد من الخطر، وأنها مصدر قلق بالغ. وعلاوة على ذلك، استصوب تأكيد الأمين العام في تقريره S/2017/307 على أن التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية مرهون بتحسن العلاقات بين المغرب والجزائر. واختتم بالقول إن توغو تحث الحكومتين على أن تسلكا سبيل الحوار بنية الدفع قدما بالتوصل إلى تسوية سلمية.

٣٣ - **السيدة حسن** (جيبوتي): قالت إن مداولات اللجنة الواسعة النطاق تقدم توجيهات لا غنى عنها لعمل المنظمة في مجالي السلام والأمن، وإن من مصلحة اللجنة عند تناول مسائل إنهاء الاستعمار تلقي تقارير تحليلية ممتازة من الأمين العام واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، قالت إن حكومة بلدها تثني على جهود الأمين العام الرامية إلى الجمع بين أطراف النزاع في حوار صريح وبناء يتطلب الاستعداد للقبول بحل توفيقي من أجل التوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية سياسية مقبولة من الطرفين، وفقا لقرارات مجلس الأمن الصادرة منذ عام ٢٠٠٧. وأعربت عن ترحيب جيبوتي بزيارة المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية، وعن أملها في أن تسهم محادثات

المائدة المستديرة التي قرَّر إجراءها في كانون الأول/ديسمبر في جنيف في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة المغرب العربي.

٣٤ - **السيدة سليماني** (سيراليون): قالت إن حكومة بلدها ترحب بدعم الأمين العام للعملية السياسية الجارية لحل مسألة الصحراء الغربية التي طال أمدها من أجل التوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية سياسية مقبولة من الطرفين. وأشارت إلى ضرورة زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من أجل تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة، مع التعجيل في الوقت نفسه بالتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

٣٥ - وذكرت أن سيراليون تؤيد مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب، ولا سيما نقل السلطة إلى السكان المحليين. وقد قام المغرب بالكثير لتطوير منطقة الصحراء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفيما يخص البنية التحتية، وأبدى تعاونا في تيسير زيارة المبعوث الشخصي إلى مدن الداخلة والعيون والسمارة للاجتماع مع الممثلين المنتخبين ديمقراطيا فيها. وعلاوة على ذلك، فقد اعترف مجلس الأمن بمختلف أوجه التقدم التي أحرزها المغرب في المنطقة في مجال حقوق الإنسان. بيد أنه ومن جهة أخرى، تمثل حالة اللاجئين في مخيم تندوف مصدرا للقلق، وينبغي أن تسجَّل أعدادهم على النحو الواجب.

٣٦ - وأوضحت أنه لما كانت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار تتخذ قرارات مستنيرة على أساس المعلومات الواردة من سكان الأقاليم، فقد ثبتت جدوى الدعوة التي وجهتها إلى الممثلين المنتخبين للصحراء الغربية لحضور الحلقة الدراسية الإقليمية التي نظمتها في عام ٢٠١٨ ودورة حزيران/يونيه. وقالت إن وفد بلدها يرحب ترحيبا حارا بالدعوة التي وجهها المبعوث الشخصي إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين للمشاركة في اجتماع المائدة المستديرة المقبل في جنيف لمناقشة سبل المضي قدما من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

٣٧ - **السيدة ميلي كوليفا** (غينيا الاستوائية): قالت إن حكومة بلدها تحث طرفي النزاع في الصحراء الغربية، فضلا عن البلدين المجاورين، على قبول الدعوة إلى محادثات المائدة المستديرة المقبلة في جنيف، لأن استئناف الحوار هو السبيل الوحيد لحل النزاع. وأشادت بالجهود التي يبذلها المغرب من أجل حماية حقوق الإنسان والتوصل إلى حل سياسي نهائي للنزاع، ولا سيما دعمه للزيارة التي قام بها المبعوث الشخصي للأمين العام إلى العيون والسمارة والداخلة في الصحراء الغربية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٨.

٣٨ - ورأت أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تمثل أداة موثوقة وفعالة للبحث عن حل سياسي دائم للنزاع يحظى بقبول الطرفين، وقد نجحت الوساطة التي قامت بها في المحافظة على احترام اتفاقات وقف إطلاق النار. وبناء على ذلك، ينبغي تمديد ولايتها لمدة سنة أخرى لمنح المبعوث الشخصي والبعثة نفسها ما يكفي من الوقت من أجل تهيئة الظروف المناسبة للعملية السياسية.

٣٩ - واعتبرت أنه ينبغي للأطراف مواصلة دعم البعثة والتعاون معها حتى تتمكن من وقف انتهاكات وقف إطلاق النار المحتملة وإنفاذ الاتفاقات العسكرية ذات الصلة. ويجب على جميع البلدان المجاورة وجميع الأطراف المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النزاع العمل بفعالية مع الأمم المتحدة لإعادة تنشيط العملية السياسية على نحو ما نص عليه مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٧. واختتمت قائلة إنه يجب أن يتاح للأشخاص الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في تندوف إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية، وينبغي إحصاء أعدادهم الفعلية.

٤٠ - **السيد خيمينيز** (نيكاراغوا): قال إن إنهاء الاستعمار في الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية هي أكثر المسائل إلحاحا التي ينبغي معالجتها قبل نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. ويجب أن تكون شعوب تلك الأقاليم قادرة على ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال، ويجب ألا تُستثنى من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. وبعدما حاربت نيكاراغوا مدة طويلة من أجل استقلالها، فهي تؤيد تأييدا تاما تحرير جميع الشعوب، وتأمل في أن تزيد القوى الاستعمارية من تعاونها مع اللجنة الخاصة. وأشار إلى أن أكثر من نصف الأقاليم المتبقية توجد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأعرب عن أمل بلده في أن يسهم في عملية إنهاء الاستعمار عن طريق تبادل خبراته وتعزيز مبادئ السلام والوئام والحوار والوحدة وتوافق الآراء.

٤١ - وأعرب عن تأييد نيكاراغوا للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها.

٤٢ - وقال إن بورتوريكو أمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإنها تحتاج إلى دعم جيرانها أكثر من أي وقت مضى، بعدما تضررت بشدة من الأعاصير والاضطرابات الاقتصادية الأخيرة. ويتوجب على الدولة الاستعمارية أن تجد حلا لهذا الوضع عبْر الحوار والتفاوض. فقد أصبحت الحاجة إلى إنهاء استعمار بورتوريكو أكثر إلحاحا في ضوء عدم قدرة البلد على مواجهة الكوارث الطبيعية وحالة ديونه الخطيرة، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان بورتوريكو وقدرتهم على تحقيق التنمية المستدامة.

٤٣ - واختتم قائلا إن نيكاراغوا تؤيد الشعب الصحراوي في كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال، وأعرب عن الأمل في استئناف المفاوضات بين الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والمغرب قريبا.

٤٤ - **السيد الدويسان** (الكويت): قال إن حكومة بلده تؤيد بشدة مبدأ تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن دولة فلسطين ليست من ضمن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تنظر اللجنة في أوضاعها، يجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويجب أن يُمنح الشعب الفلسطيني كامل حقوقه السياسية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وقدرته على إقامة دولة مستقلة على أرضه عاصمتها القدس الشرقية. وباعتبار إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، يجب عليها الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ وذلك هو الحل الوحيد للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم.

٤٥ - واعتبر أن أبرز إنجازات الأمم المتحدة هو حصول العديد من الدول على استقلالها. وبناء على ذلك، ذكر أن وفد بلده يجدد دعوته اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى البحث عن سبل أخرى لتعزيز قدراتها وللعمل مع الدول القائمة بإدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أساس كل حالة على حدة ووفقا للقرارات ذات الصلة، لكفالة أن تتمكن شعوب هذه الأقاليم من تقرير مستقبلها. وتابع قائلا إنه يتعين على الدول القائمة بالإدارة التعاون مع اللجنة الخاصة وتزويدها بمعلومات دقيقة حول أوضاع الأقاليم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وفقا لأحكام المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

٤٦ - وأشار إلى أن الكويت تؤيد قرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨) والجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي بهدف التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية. وأعرب أيضا عن ارتياح بلده للدعوة التي وجهها المبعوث الشخصي إلى كافة الأطراف المعنية للمشاركة في اجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده في جنيف، وأشاد بالرد الإيجابي والسريع الذي أبداه المغرب في هذا الخصوص. وأشاد أيضا بالدور الهام الذي يضطلع به المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب ولجنتاه اللتان تعملان في الداخلة والعيون، وبتعاون المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ورأى أن تلك الخطوات الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان بالإضافة إلى جدية ومصداقية المبادرة المغربية بشأن الحكم الذاتي تظهر استعداد المغرب للتوصل إلى حل عادل وشامل يحترم سيادة المغرب وسيادته الإقليمية. وأشار إلى أن مجلس التعاون الخليجي قد اتخذ موقفا موحدا بشأن مسألة الصحراء الغربية، وأعرب عن أمله في التوصل إلى حل في المستقبل القريب لينعم اتحاد المغرب العربي ومنطقة الساحل بالأمن والاستقرار.

٤٧ - **السيد بوقدوم** (الجزائر): قال إن الدول الأعضاء تعود سنة بعد أخرى إلى اللجنة للنظر في جدول الأعمال ذاته المتعلق بإنهاء الاستعمار الذي أصابه الجمود، وهي تأمل من جهة في أن تنجح أخيرا في الوفاء بتلك الولاية، ومن جهة أخرى يعتريها شعور بعدم الارتياح إزاء استمرار التعامل مع مسألة عفا عليها الزمن. واعتبر أن عدم اتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء جميع الأوضاع الاستعمارية المتبقية هو بمثابة إقرار للاستعمار، ومعارضة مسيرة التاريخ التقدمية، وحرمان الملايين من حق اختيار مستقبلهم على قدم المساواة مع غيرهم.

٤٨ - ورأى أنه بينما تحتفل المنظمة بالذكرى المائة لميلاد نيلسون مانديلا وسط ضجة مستحقة، لا يمكن التغاضي عن التزام ذلك الرجل العظيم بالحرية وتقرير المصير. فحق تقرير المصير مكرس في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، ومن عهد عصبة الأمم أيضا، مما يؤكد على مسؤولية الدول الأعضاء فضلا عن الأمانة العامة - التي تضم وحدة إنهاء الاستعمار - والصحافة والمجتمع المدني عن إعلاء ذلك المبدأ.

٤٩ - وفي حين وافق على عدم تطابق جميع الأوضاع الاستعمارية وعلى ضرورة التوصل إلى حلول توفيقية، أوضح أن تلك الحلول يجب أن تهدف إلى إيجاد سبل لإنهاء الاستعمار، لا إلى احتوائه. وينبغي للدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي كانت مستعمرة في الماضي، أن تستلهم من تاريخها، وتظهر التضامن للشعوب التي لا تزال غير قادرة على التعبير عن رأيها المستقل. وقد كان للأمم المتحدة، في الحالات

التي نجحت فيها عملية إنهاء الاستعمار، دور أساسي في تأمين حقوق المستعمرات السابقة التي أصبح لديها الحق الآن بعد أن باتت دولا مستقلة في حرمان الآخرين منها. ويجب على المنظمة مرة أخرى أن تقود الجهود الرامية إلى القضاء على آفة الاستعمار – الذي يعده البعض جريمة ضد الإنسانية – بصورة نهائية.

٥٠ – وقال إنه مع اقتراب العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار من نهايته، لا يزال هناك سبعة عشر إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي على جدول أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، التي تحظى ولايتها بالتأييد الكامل من حكومة بلده. وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، وهي الإقليم الأفريقي الوحيد على القائمة منذ عام ١٩٦٣، فإن موقف بلده، بوصفه بلدا مجاورا لجأ إليه العديد من الصحراويين، معروف على نطاق واسع. والنزاع يضع جبهة البوليساريو في صدام مع المغرب. وقد خلصت فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ١٩٧٥ إلى أن للشعب الصحراوي الحق غير القابل للتصرف في أن يمارس حقه في تقرير المصير بطريقة حرة وعادلة. وأكدت قرارات الأمم المتحدة اللاحقة بصورة متكررة الطابع القانوني للنزاع ومبدأ تقرير المصير المطروح للنقاش. وقد أُنشئت بعثة الأمم المتحدة على وجه التحديد للإشراف على إجراء استفتاء، ولكن مجلس الأمن مدد ولايتها مرارا.

٥١ – وذكر أن الاتحاد الأفريقي، الذي لا تزال المسألة قيد نظره أيضا، بما في ذلك على أعلى مستوياته التي تضم رؤساء الدول والحكومات، قد دعا أيضا إلى إجراء الاستفتاء، وأنشأ لجنة ثلاثية لدعم ذلك المسعى وآلية الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعززت ولاية المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية.

٥٢ – ومضى قائلا إن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي قد أعربت عن رأيها القانوني النهائي بشأن هذه المسألة من خلال قرار واضح أصدرته في شباط/فبراير. وفيما يتعلق باللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف في الجزائر، فقد تناول آخر تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسألة تعداد اللاجئين.

٥٣ – وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للصحراء الغربية، وإعادة إطلاقه عملية التفاوض من خلال تحديد موعد لإجراء محادثات المائدة المستديرة بين الطرفين في كانون الأول/ديسمبر، التي ستحضرها أيضا الدولتان الجارتان، موريتانيا والجزائر. وقال إن حكومة بلده، بصفتها مراقبا رسميا لعملية السلام، قد قبلت الدعوة. ومن المشجع أن الطرفين، جبهة البوليساريو والمغرب، قد أعربا عن استعدادهما للمشاركة بحسن نية ودون شروط مسبقة.

٥٤ – وأوضح أن العداء لم يكن أبدا خيار بلده. وقد تصرفت الجزائر بطريقة شفافة من خلال الدعوة إلى تحقيق العدالة والحرية والتقدم لكافة شعوب المغرب العربي، بما يتوافق مع إيمانها بالمساواة في الحقوق للجميع. ولا يمكن للجزائريين أن يديروا ظهورهم لمبدأ تقرير المصير كما لا يمكن لهم أن يديروا ظهورهم لتاريخهم، الذي يشهد على نضالهم المكلف من أجل الحصول على الحرية. واحترام حقوق الجميع سيزيد من قوة كافة الأمم.

٥٥ – **السيد هلالي** (المغرب): قال إن وفد بلده يطلب مرة أخرى إلى اللجنة أن تكف عن النظر في مسألة الصحراء المغربية. فإبقاء المسألة مدرجة على جدول أعمال اللجنة يشكل انتهاكا صارخا للمادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه عندما يبت مجلس الأمن في أي نزاع أو موقف ، فليس للجمعية العامة أن تُقدِّم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلاّ إذا طلب منها مجلس الأمن ذلك.

٥٦ – وأضاف أن مسألة الصحراء المغربية ليست مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار، بل هي مسألة استعادة السلامة الإقليمية للمغرب. ولا يمكن إنكار أن الصحراء كانت دائما جزءا لا يتجزأ من المغرب، قبل فترة طويلة من احتلال إسبانيا لها في عام ١٨٨٤. وقد استعادها المغرب في عام ١٩٧٥ بموجب اتفاق مدريد، الذي أقرته الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة ٣٤٥٨ باء (د-٣٠).

٥٧ – وأردف قائلا إن مبدأ السلامة الإقليمية هو قاعدة صالحة لكل زمان لإدارة العلاقات فيما بين الدول، وقد كانت قائمة قبل نشوء المنظمات الدولية ووضع القواعد الآمرة. وباعتبار هذا المبدأ من المبادئ الأساسية للقانون الدولي، فقد كرسته المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة وله الأسبقية على مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أحد مبادئ القانون الوضعي والذي نشأ نتيجة الحرب العالمية الثانية. وعلاوة على ذلك، وُضعت ضمانات واضحة في قرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (د-٢٥) وفي إعلان باندونغ بحيث لا يُطبَّق مبدأ تقرير المصير على حساب السلامة الإقليمية للدول. ويصون مبدأ السلامة الإقليمية سيادة الدول، ويحول دون تدخل أطراف ثالثة في شؤونها الداخلية، ويمنع الدول من تسليح الجماعات الانفصالية وتشكيلها وتمويلها أو من إعطاء الإذن بالقيام بأي أنشطة أخرى تهدد السلامة الإقليمية لدولة

أخرى. وقد تجسد مبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول الأخرى في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥).

٥٨ - وأشار إلى حدوث تحول أساسي في آراء مجلس الأمن فيما يتعلق بالعملية السياسية في الصحراء المغربية، كما يتضح من القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)، الذي دعا إلى إيجاد حل سياسي واقعي وعملي ودائم على أساس من التوافق، لكنه لم يربط هذا الحل بتقرير المصير بأي شكل من الأشكال. وقد أدت الصيغة الجديدة في قرار المجلس بشكل حاسم إلى تغييب جميع الخطط الموضوعة قبل عام ٢٠٠٧، وعلى وجه الخصوص الاستفتاء الذي لم يُشِر إليه أي قرار صادر عن مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠١. وفي حين كان مجلس الأمن قد دعا سابقا جميع الأطراف إلى التحلي بالواقعية وروح التوافق، فقد مضى الآن إلى أبعد من ذلك وحدد جوانب الحل الذي يجب أن يكون واقعيا وعمليا ودائما وقائما على أساس من التوافق.

٥٩ - وتابع بقوله إن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمتها حكومة بلده في عام ٢٠٠٧ تتمشى تماما مع هذه المفاهيم الجديدة التي وضعها مجلس الأمن، وحظيت منذ البداية باعترافه وباعتراف المجتمع الدولي بصفتها مبادرة جادة وذات مصداقية. ويتسم الحل المغربي المقترح بالواقعية، إذ إنه يستند إلى الواقع الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي للأقاليم الجنوبية في المغرب. وهو حل يمكن تطبيقه عمليا لأنه يشمل مختلف مكونات سكان الصحراء السياسية والقبلية والجيلية والمهنية والجنسانية. وسيكون حلا دائما لأنه يُدمج حل هذا النزاع الإقليمي في منظور أوسع يستند إلى تحقيق السلام والاستقرار والتكامل الاقتصادي لجميع أجزاء منطقة المغرب العربي. وهو حل قائم على أساس من التوافق لأن المغرب تنازل عن مواقفه الأصلية لصالح التوصل إلى تسوية للنزاع، بخلاف الأطراف الأخرى التي ثبتت على مواقفها المتطرفة وغير العملية على مدى أربعة عقود.

٦٠ - وقال إن المبعوث الشخصي، في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى الصحراء المغربية بتعاون كامل من المملكة، دعا المغرب والجزائر وموريتانيا للمشاركة في اجتماع مائدة مستديرة في جنيف يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وكان المغرب أول من قبل الدعوة، مؤكدا من جديد التزامه بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. وذكر أن المغرب يلاحظ مع التقدير أن حكومة الجزائر قبلت أيضا الدعوة للمشاركة في محادثات المائدة المستديرة.

٦١ - وواصل كلامه قائلا إن الممثلين الشرعيين للصحراء المغربية هم أولئك الذين انتخبهم سكان المنطقة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في انتخابات أكد موظفو الأمم المتحدة والمراقبون الدوليون أنها انتخابات شفافة وديمقراطية. وهؤلاء الممثِّلون المنتخَبون، الذين يعيشون في المنطقة ويديرون شؤونها اليومية ويعملون من أجل تنميتها السياسية والاجتماعية - الاقتصادية، شاركوا مؤخرا للمرة الأولى في حلقة دراسية إقليمية ودورة موضوعية للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، والتقوا بالمبعوث الشخصي للأمين العام، وعملوا بصفتهم متحدثين رسميين باسم المنطقة في العديد من الكيانات الإقليمية والدولية، بما فيها الاتحاد الأوروبي.

٦٢ - ومضى يقول إنه على النقيض من هؤلاء الممثِّلين المنتخَبين، فإن جبهة البوليساريو هي جماعة مسلحة تزعم أنها تمثل سكان الصحراء رغم أنها تحتجزهم قسرا في مخيمات منذ أربعة عقود وتنتهك أبسط حقوقهم الأساسية. وهي بمثابة حكومة شيوخ استبدادية تعيش على المأساة الإنسانية لحوالي ٤٠ ٠٠٠ من سكان مخيمات تندوف. وأضاف أنها جماعة انفصالية كانت قد أُنشِئت في الواقع بعد مرور أكثر من عام على إدراج مسألة الصحراء الغربية على جدول أعمال الأمم المتحدة بناء على طلب المغرب. وليس لهذه الجماعة أي أساس قانوني، ولا أي شرعية شعبية، ولا أي قاعدة ديمغرافية، ولا أي صلاحية تاريخية بكل تأكيد.

٦٣ - واستطرد قائلا إن الحق في التنمية ينطبق بالفعل على الصحراء المغربية؛ وهو حق غير قابل للتصرف ومكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وإعلان الحق في التنمية، ويجب ألا تخضع ممارسته لأي قيود أو شروط على أسس سياسية أو غيرها. ولذلك، تسعى حكومة بلده إلى كفالة الحق في التنمية لمواطني أقاليمها الجنوبية، كما هو الحال تماما في باقي أنحاء المغرب. وأفاد بأن حكومة بلده وافقت على استثمارات عامة ضخمة في منطقة الصحراء، حيث تتجاوز مؤشرات التنمية البشرية في الواقع المتوسط الوطني، وحيث اجتذبت التنمية الاجتماعية - الاقتصادية مؤتمرات إقليمية كبرى وفروعا من مؤسسات تجارية دولية. ولم تغب هذه الاستثمارات عن أعين بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية التي لاحظت نطاق المشاريع المغربية في منطقة الصحراء.

٦٤ - وأشار إلى رفض المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص رفضا شديدا محاولات جبهة البوليساريو لإخضاع منطقة الصحراء للجوع والفقر والحرمان وإبقائها متخلفة عن ركب التنمية، كما كان حالها قبل إعادة توحيدها مع المغرب. وقال إن ما تسعى جبهة البوليساريو إلى القيام به في الأقاليم الجنوبية هو ما فعلته في

مخيمات تندوف، حيث تقوم بالتربُّص عن طريق تحويل وجهة المعونة الإنسانية المرسلة إلى سكان المخيمات لكي تستأثر بها هي.

٦٥ - وأعرب عن دعوة المغرب إلى إجراء تعداد لسكان مخيمات تندوف وتسجيلهم. وأضاف أن القانون الدولي الإنساني يطلب تعداد جميع اللاجئين في جميع أنحاء العالم وتسجيلهم كشرط لا غنى عنه من أجل حمايتهم وتحديد احتياجاتهم الإنسانية قبل الانتقال إلى حلول دائمة. وفي حالة سكان تندوف، من شأن التسجيل أن يضمن أيضا وصول المعونات إليهم فعليا وعدم اختلاسها. ومع ذلك، لم يجرِ تعدادهم قط، على الرغم من نداءات مجلس الأمن المتكررة والعديد من المحاولات التي بذلها المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو ما قوبل بالرفض القاطع من البلد المضيف، الذي كان من واجبه تنظيم عملية التعداد والتسجيل.

٦٦ - وإذ انتقل إلى الحديث عن موضوع آخر له علاقة بالسلامة الإقليمية للدول، أعرب عن شجب وفد بلده استمرار احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة. وقال إن حكومة بلده ترفض أن يُفرَض الأمر الواقع بالقوة في هذه الجزر، وتؤكد دعمها الكامل للوحدة الوطنية للإمارات العربية المتحدة. وهي تؤيد كل الوسائل السلمية التي تلجأ إليها الإمارات العربية المتحدة لإعادة بسط كامل سيادتها على الجزر الثلاث.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٦٧ - **السيد سلفستر** (المملكة المتحدة): ردا على البيان الذي أدلى به ممثل نيكاراغوا، قال إن حكومة بلده لا يساورها أدنى شك بخصوص سيادتها على جزر فوكلاند والمناطق البحرية المحيطة بها، أو فيما يتعلق بحق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير، لأن هذا المبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة ١ من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، فبموجب هذه الصكوك قرر هؤلاء السكان بحرية مركزهم السياسي ويسعون بحرية إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف أن أيّا من البيانات الإقليمية التي تتضمن دعما دبلوماسيا لإجراء مفاوضات بشأن السيادة التي أشارت إليها الأرجنتين لا يُعدِّل أو يُضعف التزام الدول باحترام مبدأ تقرير المصير الملزِم قانونا. ولذلك، ليس من الممكن إجراء أي حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك. فالاستفتاء الذي أُجري في عام ٢٠١٣ بشأن الجزر، والذي أعرب فيه ٩٩,٨ في المائة من مجموع المصوّتين عن رغبتهم في الإبقاء على وضعها الحالي بصفتها إقليما من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، قد وجّه رسالة واضحة مفادها أن سكان هذه الجزر لا يريدون حوارا بشأن السيادة. وينبغي أن تحترم الأرجنتين هذه الرغبة.

٦٨ - وذكر أن للمملكة المتحدة علاقة تتسم بالحداثة بجزر فوكلاند وبسائر أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، وهي تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير مستقبله. ولا تزال جمهورية الأرجنتين تُنكر أن هذه الحقوق الأساسية تنطبق على شعب جزر فوكلاند، ولا تزال تتصرف بطرق تتعارض مع مبادئ الميثاق.

٦٩ - **السيد مازيو** (الأرجنتين): ردا على المملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس، وبشكل يعكس ما جاء في البيانين اللذين أدلى بهما الرئيس الأرجنتيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ووزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين أمام اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في عام ٢٠١٨، قال إن حكومة بلده تؤكد من جديد أن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين، وأنها، في ظل احتلال المملكة المتحدة لها بصورة غير قانونية، تشكل موضع نزاع على السيادة بين الطرفين، وهو ما اعترفت به عدد من المنظمات الدولية. وأردف قائلا إن هذا الاحتلال غير القانوني قد دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، وتسعة قرارات لاحقة، اعترفت جميعها بوجود نزاع على سيادة جزر مالفيناس، ودعت الحكومتين إلى استئناف المفاوضات بُغية إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وبيّن أن اللجنة الخاصة، من جانبها، قد اتخذت مرارا قرارات في الاتجاه نفسه، وأن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية تعتمد كل سنة بيانا جديدا بشأن هذه المسألة بصيغ مشابهة.

٧٠ - وأضاف أن الحق في تقرير المصير للشعوب لا ينطبق على حالة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وكان ''الاستفتاء'' غير المشروع الذي عُقد هناك عملية انفرادية لا تغير في أي حال من الأحوال الجوهر الاستعماري للمسألة؛ ولا يمكنه حل النزاع على السيادة وليس له أي أثر على الحقوق المشروعة للأرجنتين أو على أعمال اللجنة الخاصة. وقال إن أي محاولة للسماح للسكان البريطانيين في تلك الجزر بالتحكيم في نزاعٍ يعد بلدهم طرفاً فيه هي تشويه لحق الشعوب في تقرير المصير، بالنظر إلى أن هذا الوضع لا ينطوي على شعب بمفهوم القانون الدولي. أما مصالح سكان جزر مالفيناس، فقد عالجتها بشكل كاف قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين. واختتم كلامه

قائلا إن الأرجنتين تؤكد مجددا حقوقها السيادية المشروعة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٧١ - **السيد ساهرائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال، ردا على إشارة المغرب إلى جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج الفارسي، إن حكومة بلده لا تعترف بوجود أي نزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة على هذه الجزر. فقد كانت هذه الجزر على مر التاريخ جزءا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، وأي ادعاء بخلاف ذلك مرفوض رفضا قاطعا. وقد أكد الوفد المغربي لتوه على مبدأي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وينبغي له أن يحترم هذين المبدأين ذاتهما للبلدان الأخرى، لا سيما في حالة السيادة الإيرانية على هذه الجزر.

٧٢ - **السيدة حمادي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج العربي جزء لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة، وإن حكومتها ترفض بحزم استمرار الاحتلال الإيراني لهذه الجزر الإماراتية باعتباره انتهاكا للقانون الدولي. وأي مطالبات إيرانية بالسيادة على هذه الجزر هي مطالبات باطلة. وإذا كانت إيران مستعدة لإجراء مشاورات ثنائية، فإن ذلك سيُظهر حسن نيتها ويمثل حلا ممكنا للمسألة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠